تمهيد.

تحتوي القوائم المالية على العديد من الأرقام التي تعبر عن نشاط المؤسسة، ولفهم مضمون هذه القوائم لابد من تحليلها، والمقصود بالتحليل هنا دراسة وتفسير الأرقام التي تحتويها القوائم المالية من أجل اتخاذ مختلف القرارات المالية والاستثمارية، وللقيام بهذا لابد من استعمال التحليل المالي الذي يهتم بتجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالقوائم المالية للمؤسسة وإجراء التصنيف اللازم لها ثم إخضاعها إلى دراسة تفصيلية دقيقة باستخدام مختلف المؤشرات والنسب المالية ومن ثم تفسير النتائج التي تم التوصل إليها والبحث عن أسبابها وذلك لإكتشاف نقاط القوة والضعف ومن ثم تقديم الحلول والتوصيات المناسبة.

أولا: الوظيفة المالية في المؤسسة الاقتصادية.

تعتبر الوظيفة المالية من أهم الوظائف داخل المؤسسة، وكغيرها من المفاهيم فقد عرف مفهوم الوظيفة المالية تطورا ملحوظا، ففي بداية الأمر كان يقتصر دورها في الحصول على الأموال التي تحتاجها المؤسسة للقيام بنشاطاتها المختلفة، أما حديثا وبالإضافة إلى دورها التقليدي أصبح لها دور آخر يتمثل في اتخاذ القرارات الخاصة بمصادر التمويل وكذا نوعية الأموال الواجب توفيرها.

1: تعريف الوظيفة المالية:

الوظيفة المالية كمفهوم مبسط هي عبارة عن مجموعة من المهام والعمليات التي تسعى من خلالها المؤسسة إلى البحث عن الأموال من مصادرها (الداخلية والخارجية) في إطار محيطها المالي، وهذا بعد أن تكون قد حددت احتياجاتها المالية الضرورية لتنفيذ برامجها ومخططاتها الاستثمارية، وكذا تحديد برامج تمويلها، وبعد الانتهاء من تحديد الاحتياجات ودراسة إمكانيات توفير الأموال تنتقل المؤسسة إلى مرحلة أخرى ألا وهي اتخاذ القرار باختيار أحسن الحاجيات ودراسة الإمكانيات التي تسمح لها بتحقيق خططها ونشاطها بشكل عادي والوصول إلى أهدافها في مختلف الجوانب من إنتاج وتوزيع، بالإضافة على الأرباح حسب الظروف المحيطة بها وعلاقتها مع المتعاملين مع الأخذ بعين الاعتبار عامل الزمن.

وكمفهوم آخر تعرف الوظيفة المالية على أنها مجموع المهام والأنشطة التي تكلف بها مصالح وأقسام مختصة بهدف إدارة التدفقات المالية كالبحث عن الموارد المالية الضرورية والاستخدام الأمثل لها.

كما تتجسد الوظيفة المالية في المهام التي يقوم بها المسير المالي سواء ما تعلق بوضع خطط التمويل والحصول على الموارد المالية الضرورية، أو الاستخدام الأمثل لهذه الموارد بشكل يؤدي إلى تحقيق أهداف

المؤسسة، وهذا يتوقف بدوره على التحليل المالي الذي يعتبر قاعدة لإتخاذ القرارات والإجراءات من طرف المسيرين، وقاعدة لمراقبة مختلف العمليات المالية وتوجيهها نحو المسار المخطط له.

2: تطور الوظيفـــــــــة المالية:

شهدت الوظيفة المالية منذ ظهورها في شكلها الحالي عدة مراحل اختلفت باختلاف المرحلة وحالة المحيط الاقتصادي والمالي، وكان أهم المراحل مايلي:

2-1 فترة الثلاثينيات: شهدت هذه المرحلة أزمة الكبير سنة 1929 التي أدت إلى إفلاس العديد من المؤسسات باختلاف أنواعها، أحجامها وأنشطتها، الأمر الذي أدى بالاهتمام بالوظيفة المالية من خلال التركيز على إجراءات الإفلاس، إعادة التنظيم، توفير السيولـــــــة، وضع القواعد المسيرة لأسواق الأوراق المالية.

2-2 الفترة من 1940 إلى 1950: خلال هذه الفترة تم التركيز على الجانب المؤسسي المتميز بالقواعد الوصفية بالإضافة إلى التركيز على الإطار الخارجي بدل من الإطار الداخلي.

2-3 فترة الستينات: في هذه الفترة تم الاعتماد على التحليل النظري والانتقال إلى عملية اتخاذ القرارات المرتبطة بالأصول والخصوم والتي تعظم من قيمة المؤسسة.

2-4 فترة الثمانينيات: شكلت قيمة المؤسسة في هذه الفترة المحور الرئيسي الذي يرتكز عليه التحليل المالي في كل جوانبه.

2-5 القرن الواحد والعشرون: في بداية القرن 21 تغير أسلوب المنافسة للمؤسسات الكبرى إلى استراتيجيات التعاون والتكتل من خلال استراتيجيات النمو والإندماج بالإضافة إلى التركيز على قواعد سوق المال وإصدار الوراق المالية بغية تعبئة الموارد المالية.

3: أهمية الوظيفـــــــــة المالية:

تظهر أهمية الوظيفة المالية بالنسبة للمؤسسة في تغطية احتياجاتها المالية، فالوظيفة المالية تسهر على اختيار الهيكل التمويلي الذي يمزج بين مصادر التمويل الداخلية (التمويل الذاتي) ومصادر التمويل الخارجية (القروض)، هذا المزيج يسمح لها من تحقيق أحسن مردود بتكاليف أقل، وتظهر أهميتها كذلك في عملية تنفيذ البرامج المالية، حيث تقوم الوظيفة المالية بمتابعتها بعد تحديد وتوزيع مسؤولية استعمال الأموال وتوجيهها والحرص على أن تتم العمليات المالية ضمن الخطوط المرسومة لها سابقا في الخطة العملية وفي

البرامج البرنامج الذي يوزع فترات السنة في شكل موازنات لتغطية مختلف الحاجيات من الأموال، وفي نهاية كل فترة تتم مراقبة البرامج المنفذة للمقارنة بين ما تم تنفيذه مع ما تم التخطيط له، كما يمكن حصر أهمية الوظيفة المالية في ما يلي:

*ضمان التمويل المناسب لمختلف نشاطات المؤسسة.

*التخطيط المالي ووضع الموازنات التقديرية.

*مراقبة التدفقات النقدية وتسييرها بما يتوافق وقواعد التوازن المالي.

*تغطية النفقات والأعباء.

*المساهمة في وضع الخطط الاستراتيجية وبناء سياسة مالية مثلى.

4: أهداف الوظيفـــــــــــة المالية:

في حقيقة الأمر يصعب الفصل بين أهداف الوظيفة المالية وأهداف المؤسسة وهذا راجع إلى الدور الفعال الذي تلعبه هذه الوظيفة في المؤسسة، ومن الأهداف التي تسعى الوظيفة المالية إلى تحقيقها مايلي:

4-1 تعظيم الربح: ويقصد به تحقيق أقصى ربح ممكن من خلال تظافر عوامل الإنتاج.

4-2 تعظيم قيمة المؤسسة (ثروة المؤسسة): يعتبر هدف تعظيم القيمة السوقية للمؤسسة أفضل معيار للحكم على القرارات المالية مقارنة بهدف تعظيم الأرباح، لأنه يأخذ بعين الاعتبار توقيت الحصول على التدفقات النقدية، ويقصد بها تعظيم القيمة السوقية لسعر سهم المؤسسة في سوق الأوراق المالية، ويعبر رياضيا عن قيمة المؤسسة بالعلاقة التالية:

قيمة المؤسسة= الربح المتوسط المتوقع الحصول عليه/معدل الربح المرغوب الحصول عليه.

4-3 تعظيم العائد الاجتماعي: من القضايا المعاصرة التي تأخذها الوظيفة المالية بعين الاعتبار قضية المسؤولية الاجتماعية والتي يقصد بها أن لا يكون الهدف الوحيد للمؤسسة تحقيق مصالح المساهمين والملاك من خلال تعظيم الربح وإنما تحمل المسؤولية في تحقيق الرفاهية للعمال، الزبائن والمجتمع من خلال الاهتمام بالقضايا البيئية.

5: أدوات الوظيفـــــــــــة المالية:

ترتكز الوظيفة المالية على مجموعة من الأدوات يمكن ذكرها على النحو التالي:

5-1 **التحليل المالي:** يعتبر أحد الوظائف الأساسية للوظيفة المالية وهو عملية تقتضي تحويل البيانات الخام إلى معلومات يمكن الاعتماد عليها في تشخيص الوضع المالي للمؤسسة بغية اتخاذ القرار المالي الأنسب، بالإضافة إلى وضع خطة استراتيجية مستقبلية واقتراح سياسات مالية مثلى.

5-2 **التنبؤ المالي:** ويقصد به التعرف على الاحتياجات المالية المستقبلية والتعرف على أفضل طرق التسديد بالإضافة إلى مؤشر الربحية.

5-3 **التخطيط المالي:** ويقصد به وضع الخطط اللازمة لتحقيق الأهداف المسطرة من قبل المؤسسة والمتمثلة في تحديد الأهداف المالية، السياسات المالية وصياغة البرامج المالية وإعداد الموازنات التقديرية.

5-4 **صناعة القرار المالي:** تتعلق الجوانب الأساسية لإتخاذ القرار المالي بإدارة هيكل التمويل والاستثمار أو إدارة هيكل أصول المؤسسة وقرارات توزيع الأرباح، فبالنسبة لإدارة هيكل التمويل تعمل الوظيفة المالية على تحديد أفضل مزيج من مصادر التمويل الداخلية والخارجية التي تحقق أقل تكلفة، أما فيما يخص إدارة هيكل أصول المؤسسة تعمل الوظيفة المالية على دراسة القرارات المالية في ظل العائد والاستثمار، أما بالنسبة لسياسة توزيع الأرباح تعمل الوظيفة المالية على الاختيار بين توزيع الأرباح أو احتجازها.

5-5 **الرقابة المالية:** تهدف الرقابة المالية إلى التحقق من أن النتائج المحققة تتطابق مع أهداف الوظيفة المالية ومعالجة الاختلالات في الوقت المناسب.

5-6 **إدارة المخاطر:** تعد الوظيفة المالية الجهة المسؤولة عن تحديد أنواع المخاطر التي يجب التعامل معها والعمل على إدارتها والتحكم فيها.

ثانيا: الإطار العام للتحليل المـــــــــــــــالي.

يعتبر التحليل المالي عبارة عن عملية تشخيصية للوضعية المالية للمؤسسة خلال دورة إنتاجية معينة أو عدة دورات، ويهتم به العديد من الأطراف سعيا لمعرفة الوضعية المالية للمؤسسة والوقوف على المركز المالي من خلال تحديد نقاط القوة والضعف الداخلية من اجل بناء الاستراتيجية المالية للمؤسسة.

1: مفهوم التحليل المالي:

هناك العديد من الاختلافات بين الباحثين والدارسين لموضوع التحليل المالي، وعليه سنقوم بعرض مجموعة من التعاريف على النحو التالي:

هو دراسة للمعطيات والمعلومات المحاسبية باستخدام مجموعة من الأدوات بهدف تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة في تاريخ معين وتحديد نقاط القوة والضعف ومعالجتها مستقبلا.

كما يمكن تعريفه أيضا على أنه معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرار وتقييم أداء المؤسسات في الماضي والحاضر وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل.

وكتعريف آخر التحليل المالي في جوهره لا يخرج عن الدراسة التفصيلية للبيانات المالية والارتباط فيما بينها وإثارة الأسئلة حول مدلولاتها في محاولة تفسير الأسباب التي أدت إلى ظهور هذه البيانات بالكيفيات التي هي عليها مما يساعد على اكتشاف نقاط القوة والضعف في السياسات المالية المختلفة التي يعمل المشروع على إظهارها.

ويعرف أيضا على أنه عبارة عن عملية حسابية يتم من خلالها تحويل الأرقام الواردة في البيانات والجداول المالية والمحاسبية إما السابقة أو الحالية لمؤسسة ما إلى أرقام ونسب مئوية وإيجاد ارتباطات ما بين تلك الأرقام والنسب، ومن ثم اشتقاق مجموعة من المؤشرات لمساعدة المؤسسة على اتخاذ القرارات المناسبة وبالتالي تطوير عملياتها بما يلبي ويحقق الأهداف التي تسعى لتحقيقها.

من خلال هذه التعريف يمكن لنا إعطاء مفهوم للتحليل المالي على أنه دراسة القوائم المالية للمؤسسة بعد تبويبها باستخدام الأساليب الكمية بهدف تبيان الارتباطات بين مختلف عناصرها والتغيرات التي قد تطرأ عليها، وحجم وأثر هذه التغيرات واشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تساعد على دراسة مركز المؤسسة من الناحية التشغيلية والتمويلية وتقييم أدائها بالإضافة إلى تقييم المعلومات اللازمة للأطراف المستفيدة من أجل اتخاذ القرارات السليمة.

2: نشأة التحليل المالي:

تاريخيا ترجع نشأة التحليل المالي كأداة إلى اتجاهين:

2-1: الإتجاه الأول مصرفي: إذ أن التوسع في حجم التسهيلات الإئتمانية دعا المجلس التنفيذي لجمعية المصرفيين في نيويورك سنة 1895 إلى إعداد توصية لأعضاء الجمعية تفيد أن على المقترض أن يقدم بيانات مكتوبة حول الأصول والخصوم وحقوق الملكية عند طلب الحصول على تسهيلات مصرفية، وفي عام 1906 تمت التوصية باستخدام هذه البيانات لأغراض التحليل الشامل لوضع المؤسسة المقترضة وبشكل يسمح بمعرفة نقاط القوة والضعف في تلك البيانات، وفي عام 1908 تمت التوصية باعتماد القياس الكمي بواسطة النسب للبيانات المقدمة من قبل المقترضين بهدف تحديد الجدارة الائتمانية.

2-2: الإتجاه الثاني: فقد أكدت أدبيات الإدارة المالية على أهمية التحليل المالي وتعود فكرته كأداة إلى فترة الكساد الأعظم عام 1929 والتي كانت نتائجة إفلاس العديد من الشركات نتيجة عدم ملائمتها الفنية والحقيقية لمواجهة الإلتزامات المترتبة عليها، إن الفشل والإفلاس للعديد من المؤسسات أكدت الحاجة إلى ضرورة نشر القوائم بهدف قراءة بياناتها وتحليلها للوقوف على المركز الائتماني والمالي للمؤسسة، فتطور تقنيات الاستثمار والتمويل في عقد الأربعينيات والخمسينيات جعلت من التحليل المالي وسيلة فعالة لاتخاذ العديد من القرارات التي تخص المؤسسة أو الأطراف المستفيدة من التحليل المالي، هذا بجانب النظرة الشمولية للتحليل المالي في ظل استخدام الأساليب الكمية الحديثة وتقنيات الحاسوب وبمستوى عالي من الكفاءة والفعالية، الأمر الذي أدى إلى حوسبة التحليل المالي لضمان السرعة والدقة في تدفق التقارير المالية والمعلومات الخاصة بأداء المؤسسة.

3: أهميـــــــــــــة التحليل المالي:

للتحليل المالي أهمية متزايدة منذ ظهوره كوظيفة جديدة في الإدارة المالية في ثلاثينيات القرن الماضي مع أزمة الكساد العالمي وما صاحبه من اكتشاف عمليات الغش والخداع في إدارة العديد من المؤسسات بشكل أضر بمصالح الملاك والدائنين معا، ومن جوانب هذه الأهمية للمؤسسة نذكر:

-يعتبر أداة للتحليل الاستراتيجي يسمح بالتعرف على نقاط القوة والضعف في أداء المؤسسة.

-تقييم أداء المؤسسة في جانب الاستغلال وما تم اتخاذه من قرارات استثمار وتمويل وبالتالي فهو يسمح بمعرفة حسن استخدام الموارد المتاحة بكفاءة.

-المساعدة على التخطيط المالي الجيد.

-المساعدة على الرقابة وتقييم الأداء الاتخاذ الإجراءات التصحيحية الملائمة.

-تقييم الوضعية المالية والنقدية للمؤسسة.

-التنبؤ باحتمالات تعرض المؤسسة بالفشل المالي وما يجب اتخاذه من إجراءات لتفاديه.

-تحديد العوامل ذات التأثير على السعر السوقي لأسهم المؤسسة باعتباره مؤشرا لقيمة المؤسسة وتعظيم ثروة الملاك والهدف المحوري الذي تسهر الإدارة المالية على تحقيقه.

4: أهداف التحليل المالي:

يهدف التحليل المالي إلى البحث عن شروط التوازن المالي للمؤسسة في المدى القصير، المتوسط والطويل بالإضافة إلى قياس ربحية أموالها، كما يهدف كذلك إلى تحقيق مايلي:

-تقييم الوضع المالي والنقدي للمؤسسة.

-تقييم نتائج قراءات الاستثمار والتمويل.

-تحديد الإنحرافات بالأداء المتحقق عن المخطط وتشخيص أسبابها.

-الاستفادة من نتائج التحليل لإعداد الميزانيات والخطط المستقبلية.

-تحديد الفرص المتاحة أمام المؤسسة والتي يمكن استثمارها.

-التنبؤ باحتمالات الفشل التي تواجه المؤسسة.

-يعتبر التحليل المالي مصدر للمعلومات الكمية والنوعية لمتخذي القرار.

-تقييم ملاءة المؤسسة في الأجل القصير والطويل.

-تقييم صلاحية السياسة المالية والتشغيلية للمؤسسة من خلال تقييم كفاءة الأنشطة التسويقية والإنتاجية والمالية.

-تحديد نسبة المخاطرة في كل عملية استثمارية أو نشاط استثماري.

5: الأطراف المستفيدة من التحليل المالي:

هناك عدة أطراف تستفيد من نتائج التحليل المالي وفقا للأهداف التي يسعى لها كل طرف، ومن بين هذه الأطراف نجد:

5-1: الأطراف الداخليـــــــــــة: وتشمل كل من:

5-1-1 إدارة المؤسسة: يعمل التحليل المالي على إبراز مدى كفاءة الإدارة في أداء وظائفها وقدرتها على تحقيق مصلحة المالكين والمساهمين وكسب ثقة ذوي المصالح المشتركة، هذا بالإضافة إلى أنه يمكن الإدارة من تحديد موقفها الاستراتيجي.

5-1-2 المالكين والمساهمين: في ظل فصل الملكية عن الإدارة لاسيما في شركات المساهمة الكبيرة فإن الحاجة إلى نتائج التحليل المالي مسألة في غاية الأهمية تكمن في قدرة الإدارة على تحقيق مصالح المالكين والمساهمين في إطار تعظيم ثروتهم.

5-2: الأطراف الخارجيـــــــــــة: وتشمل كل من:

5-2-1 المستثمرون والدائنون: إذ يتم الاستفادة من نتائج التحليل المالي من خلال قدرة الإدارة على تحقيق القدرة الإيرادية ونصيب السهم الواحد من الأرباح والأرباح الموزعة، أما بالنسبة للدائنون التحقق من قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المالية(أصل الدين والفوائد المترتبة عليه).

5-2-2 هيئة الأوراق الماليـــــــــــة: لمعرفة المعلومات عن المؤسسة ومدى مساهمتها في دعم الشفافية والإفصاح عن المعلومات لضمان المساهمة في كفاءة السوق المالية.

5-2-3 الغرفة التجارية والصناعية: للتحقق من مدى مساهمة المؤسسة في تفعيل مؤشرات الاقتصاد الوطني.

5-2-4 الأجهزة الضريبية: بغرض تطبيق التشريعات الضريبية.

5-2-5 البنوك وغيرها من المؤسسات المالية: بهدف تقدير الجدارة الائتمانية للمؤسسة وإقرار منح الائتمان.

6: أنواع التحليل المالي:

هناك عدة أنواع للتحليل المالي نذكر منها:

6-1: حسب معيار الزمن: وتنقسم إلى:

6-1-1 التحليل المالي الساكن (العمودي، النسبي، المطلق، الثابت): يرتكز هذا التحليل على دراسة العلاقات الكمية بين عناصر قائمة المركز المالي (الميزانية) في تاريخ معين عادة ما يكون سنة وهو تحليل يتميز بالثبات ويساعد على تقييم أداء المؤسسة واكتشاف مجالات القوة والضعف، غير أنه لا يأخذ بعين الاعتبار تطورها عبر الزمن مقارنة بالمنافسين وتأثير طبيعة النشاط على بعض النسب، وبالتالي فهو بحاجة إلى التحليل الأفقي واستخراج المركز النسبي.

6-1-2 التحليل المالي الديناميكي (الأفقي، المتحرك، التاريخي): يرتكز هذا التحليل على دراسة كل عنصر من عناصر الميزانية ورصد اتجاه تغيراتها (زيادة أو نقصانا) خلال فترة زمنية تتعدى السنة، كما يعتمد على طريقة التدفقات في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة من خلال دراسة التدفقات المتعلقة بعناصر الميزانية وجدول حسابات النتائج.

6-2: حسب معيار الجهة القائمة بالتحليل: حسب هذا المعيار ينقسم التحليل المالي إلى:

6-2-1 التحليل المالي الداخلي : وهو التحليل الذي تقوم به إطارات مختصة من داخل المؤسسة نفسها، كما تتميز مخرجات هذا النوع من التحليل بالدقة واليقين وذلك لما يتوفر عليه الشخص المحلل من إمكانية الولوج إلى موقع المؤسسة والحصول على معلومات دقيقة تفيد في تشخيص المركز المالي والحكم على مستوى الأداء.

6-2-2 التحليل المالي الخارجي: وهو التحليل الذي تقوم به إطارات مختصة من خارج المؤسسة يهمها معرفة المركز المالي ومدى صحتها المالية.

ثالثا: الأسئلـــــــــــــة النظريـــــــــــة.

أجب باختصار عن الأسئلة التالية:

01-فيما تتمثل أدوات الوظيفة المالية ؟.

02-ما المقصود بالتحليل المالي وما علاقته بالإدارة المالية ؟.

03- ما هي المعايير المستعملة من طرف المحلل المالي لتحليل النتائج ؟.

04- ما هي أنواع التحليل المالي، وما أغراض استخدامه ؟.

05- ما هي المجالات التي يغطيها التحليل المالي؟، وما هي الأدوات المستخدمة في ذلك؟.

يمكن الإجابة على الأسئلة السابقة كما يلي :

ج01- الوظيفة المالية هي مجموع المهام والأنشطة التي تكلف بها مصالح وأقسام مختصة بهدف إدارة التدفقات المالية كالبحث عن الموارد المالية الضرورية والاستخدام الأمثل لها، بينما تتمثل أدواتها فيما يلي: التحليل المالي، التنبؤ المالي، التخطيط المالي، صناعة القرار المالي، الرقابة المالية، إدارة المخاطر.

ج02- التحليل المالي مكون هام في حقل الإدارة المالية يعني بتحليل القوائم المالية وتقييم الأداء وتقديم معلومات هامة لمتخذي القرار في المؤسسة بخصوص وضعيتها المالية، ووضعيتها الاستراتيجية وهو ما يساعد على التخطيط المالي الجيد واتخاذ القرارات التصحيحية الملائمة بما يخدم بلوغ الأهداف المسطرة.

ج03- يستخدم المحلل المالي أربعة أنواع رئيسية من المعايير في تحليل النتائج هي المعايير المطلقة، معايير الصناعة، المعايير التاريخية والمعايير المخططة.

ج04- يستخدم نوعين من التحليل المالي هما التحليل الرأسي والتحليل الأفقي، كما يستخدم التحليل المالي لأغراض مختلفة وتستفيد منه جهات متعددة من بينها إدارة المؤسسة، المستثمرون والمتعاملون في السوق، المقرضون، مكاتب الخبرة...الخ.

ج 05- يغطي التحليل المالي أربعة مجالات رئيسية مترابطة تتضمن تحليل قرارات الاستثمار، قرارات التمويل، السيولة والربحية، كما يستخدم في ذلك مجموعة متنوعة من الأدوات التي تختلف حسب طبيعة التحليل والهدف منه، أهمها نجد جدول التمويل، المعادلات والنماذج الرياضية، الموازنات التقديرية والقوائم المالية التقديرية.